خدمات التأكيد الالكترونية و أثرها على تحسين اتخاذ القرارات في ظل التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية

مقدمة من الطالبة نهى عمر بن زقر

تحت إشراف

الدكتور /صالح الشنيفي

جامعة الملك سعود –كلية الدراسات العليا – قسم المحاسبة

1432هـ-2010م

الفهرس

- الإهداء.
- الشكر والتقدير.
- تمهيد.
- ملخص البحث.
- خطة البحث.
- الدراسة الميدانية.
- المبحث الاول:
  - تعريف الخدمات التأكيدية و المراجعة والفرق بينهم
  - صور وشرح مبسط عن خدمات التأكيد و التصديق و أوجة الشبه والإختلاف فيما بينهم.
- المبحث الثاني:
  - مفهوم أمن وسلامة المعلومات
  - المخاطر التي تهدد أمن وسلامة المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية.
  - دور الرقابة الداخلية في أمن المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية.
  - العلاقة بين خدمات التأكيد الالكترونية و أنظمة الرقابة الداخلية في تحسين اتخاذ والقرار.
- المبحث الثالث:
  - التغيرات التي طرأت على التكوين الشخصي للمراجع.
  - تأهيل المراجع الخارجي في ظل النشر الالكتروني.
- النتائج والتوصيات.
  - النتائج النظرية
  - النتائج العملية
  - التوصيات.
- المراجع.

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي وخلاصة السنين

الماضية إلى عائلتي الصغيرة.....

زوجي العزيز

والدي الغاليان

عمتي الحبيبة

الشكر والتقدير

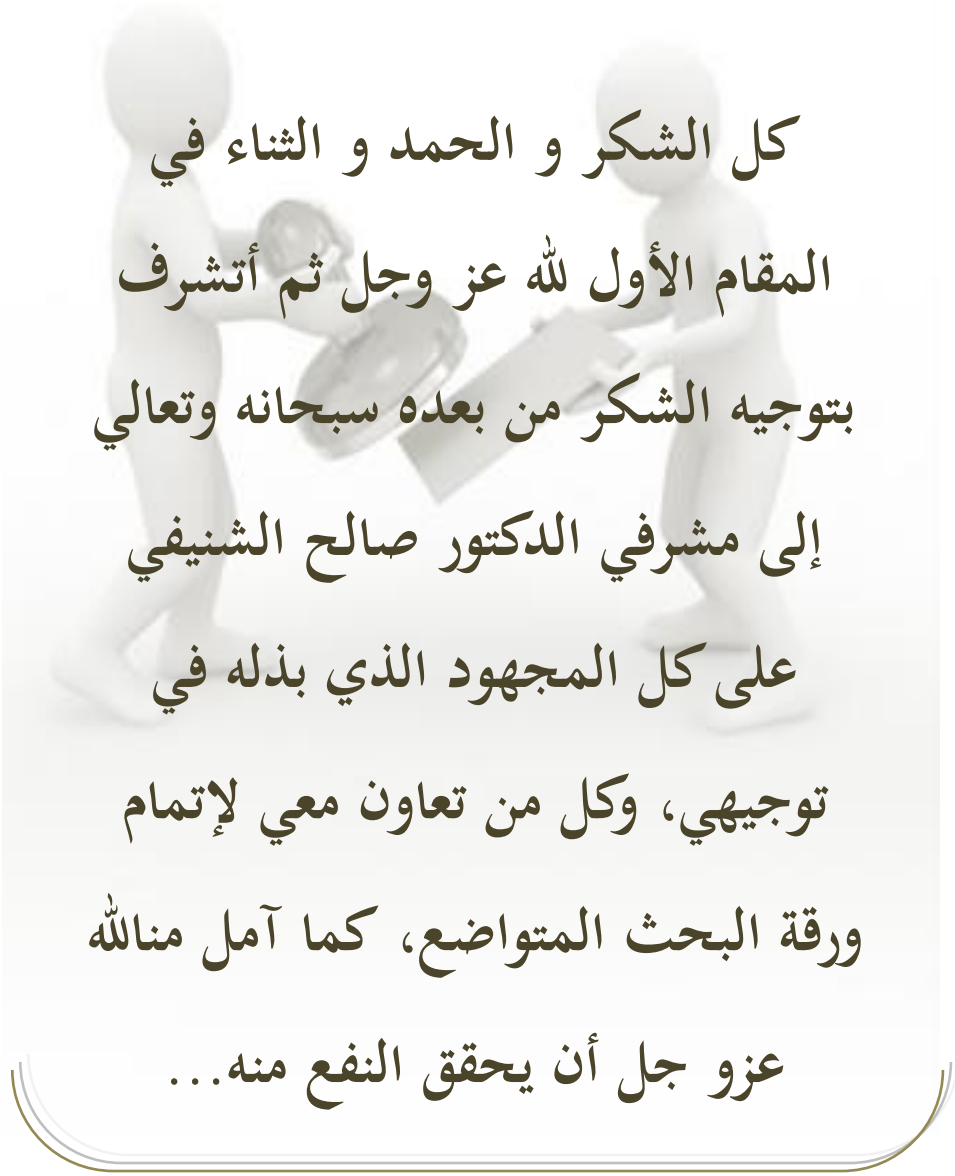

كل الشكر و الحمد و الثناء في
المقام الأول لله عز وجل ثم أتشرف
بتوجيه الشكر من بعده سبحانه وتعالي
إلى مشرفي الدكتور صالح الشنيفي
على كل المجهود الذي بذله في
توجيهي، وكل من تعاون معي لإتمام
ورقة البحث المتواضع، كما آمل منالله
عزو جل أن يحقق النفع منه...

ملخص البحث

توالت الانهيارات في أسواق المال العالمية والمحلية واختلفت أسبابها و كان من أهم وابرز هذه الأسباب ضعف جودة خدمات المراجعة، فكان على القائمين على هذه المهنة صقلها لما يتناسب مع تطورات القرن الحالي الذي اختلفت وتنوعت فيه أنماط المنظمات و طرق إدارتها و إشكال تبادلها التجاري مما أدى إلى اختلاف المهنة من عدة نواحي منها تأهيل المهني للمراجع ومن ناحية الأخرى الإعداد والتخطيط لأعمال المراجعة و الخدمات التي تقدم للعمال فيما يفي باحتياجات عملاءها ويقدم لهم المعلومات المناسبة في التوقيت المناسب..

من هذا المنطلق شهدت مكاتب المراجعة بالمملكة العربية السعودية تطور ملموس وخصوصا بعد افتتاح فروع في المملكة لمكاتب المراجعة الكبرى بالعالم التي تقدم خدمات أفضل وأكثر تطور.

انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وانفتاحها على الأسواق العالمية تطلب تنوع في أنواع الخدمات بسبب اختلاف أنواع التبادل التجاري نتيجة تطور الأساليب التكنولوجيا التي أثرت أيضا على مهنة المحاسبة والمراجعة فالتجارة الالكترونية جعلت المحاسبة تتحول من الشكل الورقي إلى الشكل الآلي مما نتج عنه اختلاف في منهجية المراجعة وخدماتها وبالتالي طرحت معايير خاصة بالمراجعة الالكترونية تنظم أساليبها وجراءتها.

و وجد أن للرقابة الداخلية دور فعال في عملية تحسين اتخاذ القرارات ففي ظل هذا قفزات الهائلة فرضت رقابه مستمرة على البيانات والمعلومات لتأمينها ظل اخطر السرقة والتلاعب وغيرها من أخطار الناتجة من تطور تقنية المعلومات.

و يجب أن لا نغفل عن اثر اختلاف التوقعات لدى متخذي القرارات وبين مخرجات عملية مراجع "سواء كانت "ختم تأكيد أو تقرير" وهي ما تعرف ب" فجوة التوقعات " في المراجعة فهي أيضا لعبت دور في تحسين عملية اتخاذ القرارات المستقبلية .

تمهـــــــيد

إن خدمات المراجعة لم تظهر الحاجة لها في وقت مبكر و لم يكن هناك قوانين تلزم بتقديم خدمة إبداء الرأي، و قد ركزت عملية المراجعة في بداية الأمر على إيجاد الأخطاء في حسابات الميزانية العمومية المتعلقة بتطبيق المبادئ المتعارف عليها.

و مهنة المراجعة فيالقرن الحالي تمر بعدة مراحل ، حيث تأثرت المهنة بالتغيرات التي سادة في الأنشطة التجارية و تعدد أنواع المنظمات وفروعـها واستحداثالأنظمةالآلية التي حلت محل اليدوية والتي ازدادت الحاجة لها بسبب العولمة, و كـانت محصلة التجديد خلق خدمات جديدة في مهنة " بدل من أن كانت تقتصر على كشف الأخطاء في تطبيق المبادئ أصبحت تهتم بإبداء الرأي و ما يدعى بخدمات المصادقة".

من ناحية أخرى أحدث نمو صناعة تقنية الم ـعلومات في ظل الت ـجارة الالك ـترونية تطـ ور في ا لحسابات الناتجة عن التعاملات وتبادلات الالكترونية وتحول من مراجعة الحسابات اليدوية إلى المصادقة على الأعمال الآلية.

وهنا ظهرت الحاجة إلى خدمات التأكيد وتحديدا تلك التي اهتمت بإضفاء الثقة حول سلامة مواقع العميل على الانترنت و المعلومات الظاهرة بها، و التي قد تؤثر على مصداقيتها و بالتالي الأطراف خارجية المعتمدةعليها في حالة لم تصادق و تحمي وتوفر التامين المعقول حول البيانات والمعلومات الصادرة عنها وإمكانية الوصول إليها مع الثقة فيها ليتم الاعتماد عليها في بناء قرارات سليمة.

أهمية البحث:
تمثل التجارة الالكترونية أهم التحديات التي واجهة المحاسبين و المراجعين على حد سواء مما جذب اهتمام الباحثين في مجال المراجعة بتناول هذا الجانب في أبحاثهم لتغطيت التغيرات التي طرأت على المراجعة من حيث الخدمات التي تؤديها مكاتب المراجعة و تخطيط لأعمال المراجعة التي باتت تختلف في مضمون و الجوهر عن أعمال المراجعة الورقية وأدخلت على مراجع خدمات أخرى من الخدمات التصديقية والغير تصديقيه وأصبح مفهوم خدمات التأكيد الأكثر شيوعا لأنها تشمل عملية المراجعة وكافة خدمات التصديق.

و لكن لأغراض البحث سوف نتوسع في الخدمات المصادقة الالكترونية والتي من شانها تحسين جودة المعلومات المؤثر في عالم الأعمال في ظل التجارة الالكترونية بطريقة مباشرة أو بأخرى وسوف نلقي الضوء أيضا على تأهيل المهني للمراجع و أثره على تحسين اتخاذ القرارات.

مشكلة البحث:
س:إلى أي مدى تحسنتعملية اتخاذ القرارات في المملكة بالمعلومات الناتجة منخدمات التأكيد الالكترونية في عصر تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية ؟

أهدافالبحث:
يهدف البحث إلى الوصوللدرجة مساهمة الخدمات التأكيدية الالكترونية فيارتقاءبمستوى المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات استثمارية مستقبلية أفضل.

منهج البحث:
لقد اختار الباحث نهجا استكشافيا في محاولة في توضيح ما إذا كان هناك علاقة بين خدمات التأكيد الالكترونية " المصادقة على موقع ونظام العميل والمراجعة المستمرة" و تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية ولتقييم هذه النقاط من الناحية النظرية .
إما من الناحية الميدانية سوف يصمم الباحث استبانه مكونة من مجموعة أسئلة موجه إلى عدد معين من متخذي القرارات محدد لإتمام متطلب هذا البحث.

فروضالبحث:
- أثرت خدمات التأكيد الالكترونية بالإيجاب على مصداقية المعلومات و تحسين القرارات.
- أسهمت المراجعة الداخلية والمراجعة المستمرة فيمصداقية المعلومات.
- ارتقت الخدمة بعد توسع خبرة وثقافة و تكوين المهني للمراجع.

حدودالبحث:

وسيشمل البحث على استبانه لرأي كلا من الأكاديميين والمهنيين والمساهمين بالمملكة لاستخلاص مدى تأثر القرارات الاستثمارية بخدمات التأكيد الالكترونية.

وتقتصر فترة الدراسة على المدة الزمنية الواقعة بين 3\11\1431هـ وحتى نهاية 30\5\1432هـ .

مصطلحات البحث:

هناك خدمات تأكيد للأنظمة اليدوية والإلية تشترك معنا في المفهوم و الخصائص و تخدم كلاهما الأطراف مشتركة وسنورد ألان أهم التعريفات للمصطلحات للدكتور د.عبد الباسط محمد و التي سترد لاحقا في سياق البحث:

- **لتجارة الالكترونية:**

هي عمليات تبادل للسلعوالخدمات الالكترونية سواء باستخدام التبادل الالكتروني للبياناتأو البريدالالكترونيأو الفاكسأو التحويلات الالكترونيةوشبكة المعلومات الدولية أو أي وسيلة الكترونية أخرى.

أنواعالتجارة الالكترونية:

1-التجارة بين منشأتي الأعمال أو أكثر،

2-التجارةبين منشأة الأعمال والمستهلكين والأفراد.

التبادل الالكتروني للبيانات:

عبارة عن آلية لتنفيذ الصفقات الالكترونية من التعامل (غير ورقي) أوالالكتروني بين الحاسبات وبعضها البعض.

شبكة الانترنت:

تمثل مجموعةشبكات الحاسب الالكتروني التي تربط الملايين من الحاسبات الموجودة على مستوى العالمعبر كوابل الألياف الضوئية والخطوط التليفونية والأقمار الصناعية وهي تتضمن مواقعمعينة للجهات المشتركة فيها فضلا عن مجموعة من القنوات التي تمثل مصادر متخصصةللمعلومات متجددة في مجال معين بصفة مستمر.

الخدمات التصديقية:

وهى خدمات ثلاثيةالأطراف:

أ-الإدارة

ب-المراجع

ج-مستخدمي القوائمالمالية " متخذي القرار "

الخدمات غير التصديقية:

وهى خدمات ثنائية الإطراف بين الإدارةو المراجع.

مسلمات البحث:

مما لاشك فيه أن خدمات المراجعة في ظل الأنظمة اليدوية التقليدية كان لـها أثـار مفـيدة ملموسة في إضفاءالعدالة حول القوائم المالية وخلوها من الأخطاء ومساعدة متخذي القرار في ذلك، وحددت الأنظمة مـلامح هذا المهنة أكثر فأكثر بعد الانهيار العالمي في سوق الأسـهم .

و تعرضت المهنة عالمياً إلى بعض الإخفاقات عام 2002 م عند سماح بأخطاء محاسبية أسفرت عن بتضخيم الأرباح بالإضافة إلى بعض حالات الغش والاحتيال المكتشفة في شركات أخرى لنفس الفترة وقد كانت محل المراجعة لمنشأة محاسبة واحدة كل هذه الأحداث أحدثت تغير ملحوظ بحيث أصدرت قانون Sarbanes-Oxley .

وهناك تغيرات حدثت من جانب أخر أثرت على مهنة المحاسبة و المراجعة وهي الثورة المعلوماتية التي أجبرت الشركات على مجارات التقنية مما أدى إلى تدخل المهنيين لتوفير احتياجات الحالية لسوق الأعمال.

مؤهلات الطالب ذات العلاقة بالبحث:

بكالـوريـوس محـاسـبة من جـامعة المـلك عبد العزيز بمـعدل 4.65 "امتيـاز مع مرتبـة الشـرف"

تم الالتحاق ببرنامج ماجستير محاسبة في العلوم المحاسبة بجامعة الملك سعود عام 1428هـ..

واعمل حالياً معيدة بكلية الدراسات التطبيقية و خدمة المجتمع واشغل منصبا إدارياً "نائبة وكيلة برنامج العلوم الإدارية بكلية لدراسات التطبيقية خدمة المجتمع بمبنى البديعة"

تم وقوع الاختيار على موضوع البحث تحديدا لرغبتي بتوسع في علم المراجعة .

و أ تطلع للحصول على درجة الماجستير و مواصلة رحلتي الدراسية للحصول على درجة الدكتورة إنشاء الله

الإدبيات السابقة:

لتحقيق الهدف من البحث حاول الباحث الإلمام بمعظمالأبحاث و الدراسات التي تناولت موضع التجارة الالكترونية و اختلفت جوانب تغطيتها ومن جانب أخر تناولت بعض الدراسات تداعياتها على مهنة المحاسبة أيضا و ليست المراجعة فقط فالمراجع يبدأ عمله من حيث انتهى المحاسب.

و لقد هدف البحث إلى توضيح تأثير خدمات التأكيد الالكترونية على اتخاذ القرار وقياس المتغيرات التي يمكن تحسينها أن يرفع من جودة اتخاذ قرارات أفضل من قبل مستخدمي ناتج مثل هذه الخدمات.

ومن أهم المتغيرات التي يمكن الاستفادة منها:

- ✓ أنواع خدمات التأكيد وعلاقة واثر كلا منهم على تحسين اتخاذ القرار.
- ✓ اثر العوامل الخارجية مثل التجارة الالكترونية على خدمات التأكيد و اتخاذ القرارات.
- ✓ فجوة التوقعات وهل يمكن استخدامها لتحسين اتخاذ القرارات.
- ✓ علاقة امن المعلومات بتحسين اتخاذ القرارات.
- ✓ الرقابة الداخلية وأثرها الذي قد يكون غير مباشر ولكن التقصير فيه يؤثر على اتخاذ القرارات بشكل أفضل.
- ✓ التأهيل المهني للمراجع المؤدي للخدمة.

وهناك عدة دراسات غطت الأجزاء المتفرقة من هذه المتغيرات كالتالي:

أولا دراسة بعنوان" المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات " للاستاذه لطفية فرجاني والتي أيدت نتائج بحثها العديد من النقاط التي سوف تناقش بالبحث كالتالي:

١ - إقامة دورات تدريب وتأهيل مستمرة للمراجع على المعالجة الآلية خلال فترات زمنية معينة لتمكين المراجع من متابعة التطورات الحاصلة في مجال المراجعة الآلية وبالتالي الاستفادة منها في تسهيل عملية المراجعة والرقابة عليها .

٢ - إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرق المراجعة واستغلال المعالجة الآلية وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة .

٣ - ضرورة إدخال المعالجة الآلية في المراجعة على مستوى الدولة واعتبارها ضرورة ملحة من أجل رفع مستوى عملية المراجعة والتدقيق .

٤ - ضرورة إلمام المراجع بمخاطر المراجعة وإمكانية تفاديها ومعالجتها .

٥ - العمل على اختيار المراجعين من ذوي الخبرة والكفاءة لتحقيق عملية مراجعة ناجحة .

٦ - العمل على تشجيع وجود مكاتب ذات خبرات كافية وإيجاد آلية لذلك حتى تستطيع القيام بدورها على الوجه المطلوب .

7- ضرورة احتواء النظام الالكتروني على أساليب للرقابة الوقائية التي تمكن من تنبؤ الكثير من الخطاء قبل وقوعها .
8- بناء إطار فعال لتقييم هياكل الأنظمة الالكترونية من أجل المحافظة علىسرية وسلامة المعلومات من حيث التصميم والتطبيق .
9- ضرورة توافر لدى العنصر البشري من المراجعين المهارات والقدرات الإبتكاريةوالدافعية نحو تحقيق أهداف المراجعة بكفاءة .
10- ضرورة قيام المراجع من التحقق من أن المنظمة تطبق أدوات رقابية فعالة لحمايةالمعلومات المتعلقة بنشاطها .
11- ضرورة الاهتمام بصيانة الأجهزة وحماية البرامج حتى لا يحدث أي أعطال تعيق سير العمل وبالتالي لا بد من وجود خطة تشتمل على إجراءات تكفل وتضمن سلامة الأجهزة والبرامج من كافة مخاطر لضياع والسرقة .
12- ضرورة تطوير إجراءات وأساليب المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات والتحديث المستمر لها لتواكب التقدم والتطور السريع.

وبذلك تؤيد دراسة الدكتور لطفية جوانب عديد من فاعلية تأهيل المراجعة وتحقق من سلامة الأنظمة واختبار تأهيل فريق المراجعة على جودة المراجعة الذي يؤدي إلى جودة المعلومة الناتجة عنها.

في دراسة من أعداد د.عبيد بن سعد المطيري بعنوان " مهنة المحاسبة والمراجعة في عصر تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية: الفرص والتحديات".

لقد ذكر الباحث في سياق البحث العديد من الجوانب و لكن التي تمس موضوع بحثنا تمحورت حول:

ناقش البحث متطلبات العرض و الإفصاح في ظل النشر الالكتروني للبيانات.وحتى هذه اللحظة فقد قام كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي "FASB" ولجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار مجموعة من التقارير حول نشر القوائم المالية على الانترنت.
كما لجأت الهيئات المهنية المتقدمة مثل AICPA-CACA إلى الدخول في مشاريع مهنية من شانها أن توفر الثقة في المواقع الالكترونية أو ما أسموه ب web trust .
وذكر الباحث فيه التالي:

١) مواجهة التحديات المصاحبة لمهنة المراجعة في البيئة الالكترونية:
الإرشادات المهنية:
لقد أدركت الهيئات المهنية العالمية في وقت مبكر أهمية وضع إرشادات حول التجارة الالكترونية.

وكانت أولى المشاريع المهنية بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق AICPA و أدى قام بإصدار عدد من الدراسات ومنها تقرير جنكينز وتقرير اللجنة الخاصة للخدمات التوكيدية، كما حددت لجنة المراجعة الآلية التابعة ل AICPA التالي:

١) امن النظام الآلي.
٢) التجارة الالكترونية.
٣) المراجعة المستمرة.
٤) الانترنت.
٥) تبادل و حركة البيانات الكترونيا.

وفي عام 1997 قدمت خدمات التأكيد الالكتروني (إضفاء الثقة في موقع العميل وإضفاء الثقة على نظام العميل)و وصفت المتطلبات الرئيسية للحصول عليه.

وفي عام 1999 أضيف مشروع المراجعة المستمرة وتم الإشارة إلى بعض الإرشادات التي يجب على مراجع الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار في ظل تعاملاته مع العملاء في البيئة الالكترونية والتي تختلف عن البيئة التقليدية.

وفي هذا الشأن فأننا نتوقع أن نشاط التجارة الالكترونية ليس بعيدا عن بيئة المملكة العربية السعودية فقد انشات اللجنة الفنية الدائمة للتجارة الالكترونية وقدت المؤتمرات ونظمت المعارض بالتعاون مع شركة الاستشاريون الدوليون "ميجا".

ومن النتائج إن توفير كل من الأمان و الموثيقية والتأكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الكتروني على شبكة الانترنت وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا.
و يجب تطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت والمكون من عدة سياسات وإجراءات توفر الأمان والموثوقية والتأكيدية لتعاملات العملاء والزبائن مع الشركة وعبر موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت.

أن نشاط التجارة الالكترونية ليس بعيدا عن بيئة المملكة العربية السعودية فقد انشات اللجنة الفنية الدائمة للتجارة الالكترونية وقدت المؤتمرات ونظمت المعارض بالتعاون مع شركة الاستشاريون الدوليون "ميجا".

وجد تأخر ملموس في قيام الشركات السعودية في استخدام نظام التجارة الالكترونية ويرجع ذلك لوجود لعديد من المعوقات ولخصها الباحث في النقاط التالية:

١) حداثة دخول شبكة الانترنت و ندرة الإمكانيات التقنية والبشرية اللازمين لتطبيق نظام التجارة الالكترونية.
٢) قلة دعم البنوك والمؤسسات المالية للشركات لتوفير نظام امن للتداول المالي اللازم لتطبيق نظام التجارة الالكترونية.
٣) الحاجة النظام تشريعي ينظم عملية التجارة الالكترونية.

ومن ناحية أخرى، في دراسة قام بها الدكتور حسين شحاتة بعنوان " دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة"و دراسة أخرى للدكتور عارف عبد الله عبد الكريم بحث بعنوان "تقدير المراجع الأخطار الرقابة في شركات التجارة الكترونية" والتي تخصصت بدراسة جوانب تأثير الرقابة الداخلية في الشركات التجارة الالكترونية ودراسة الاتجاهات الحديثة والتي خلصت إلى:

- إن نظم التداول الالكتروني للبيانات التي تستخدم في تنفيذ أنشطة التجارة الالكترونية تثير كثيرا من المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية في شركات التجارة الالكترونية تختلف عن مخاطر الرقابة في الشركات التقليدية من حيث مصادرها و مضمونها.

- في شركات التجارة الالكترونية يجب تبني مفهوم للرقابة الداخلية يختلف عن مفهومها التقليدي حيث يجب أن ينظر إليها باعتبارها عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى تحقيق الكفاية و الفاعلية و الوثوق والاعتماد على المعلومات وكذلك الالتزام بالقوانين ذات الصلة.

- إن فحص المراجع لنظم الرقابة الداخلية وتقدير أخطار الرقابة في شركات التجارة الالكترونية يعتبر إجراء هام وضروري ولا يمكن الاستغناء عنه بل ينظر إليه ليس فقط الأهمية في تحديد مدى إجراءات المراجعة ولكن باعتباره هدفا في حد ذاته يمكن إن يوفر للمراجع أدلة إثبات حول صحة وصدق المعلومات الواردة في القوائم المالية موضوع المراجعة.

- في شركات التجارة الالكترونية سوف يتزايد درجة الاعتماد من المراجع الخارجي على المراجع الداخلي وذلك لان المراجعة المستمرة الواجب أن يقوم بها المراجع في شركات التجارة الالكترونية يمكنها إن تحقق فعالية عملية المراجعة ولكنها في نفس الوقت تخل باعتبارات كفاية عملية

المراجعة ويمكن إن يكون اعتماد المراجع الخارجي على المراجع الداخلي طريقا لتقليل تكلفة عملية المراجعة ومن ثم الحفاظ على كفايتها.

- أنالنشر الالكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات ، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في اختيار وتقويم العينة ، والجودة الشاملة لخدمة المراجعة والرقابة ، والاستفادة من شبكات المعلومات العالمية والإقليمية في توصيل المعلومات ، والاهتمام بالجوانب الدينية والأخلاقية والسلوكية وتطبيقات أسس ومعايير المراجعة في مجال المسئولية الاجتماعية والبيئية والقومية ، وأثر العولمة والجات علي المراجعة والرقابة.

- بالإضافة إلى أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي المراجعة والرقابة الداخلية والخارجية بصفة عامة وعلي ومفاهيم ومعايير وأساليب المراجعة والرقابة وإجراءاتها بصفة خاصة ، مع الإشارة إلي مجالات الاستفادة من شبكات المعلومات في مجال المراجعة .

- يمكن الاستفادة من تطورات شبكات المعلومات والانترنت في توصيل خلاصة المراجعة للمستفيدين منها وخصوصا من ناحية اتخاذ القرارات الاستثمارية وعلاقتها بأسواق المال.

كما ورد أيضا في ورقة عمل من إعداد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والذي قدمه الدكتور يوسف محمد المبارك في ندوة سبل تطوير المحاسبة بدورته التاسعة بعنوان" مراجعة القوائم المالية للمنشات التي تستخدم شبكة الانترنت للتجارة الالكترونية " و مشروع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين " الرؤية" CPA Vision Project" مستقبل شركات المحاسبة القانونية والمحاسب القانوني والتي ركزت في مضمونها على المراجع وغطت عدة جوانب منها:

- ومن الجهود الدولية المبذولة لوضع مستقبل أفضل للمهنة ما قام به المعهد الأمريكي AICPA في مشروعة الرؤية" CPA Vision Project" وجاء في بيان هذا المشروع ما يلي:

"أن المحاسبين القانونين هم المهنيين الموثوق بهم لجعل الأفراد والمنظمات قادرين على تشكيل مستقبلهم".

ويتضمن المشروع أيضا إلمام المحاسبين أيضا بتقنية المعلومات وأسس التجارة الالكترونية كعناصر أساسية لازم توفرها في المحاسبين القانونين مستقبلا.

وقدم المشروع أيضا فرص أكثر للمحاسبين القانونيون لتحقيق المستقبل الأفضل للمهنة عن طريق الإلمام بالقيم ومهارات التنافس والخدمات.

وقد كان للشركات الكبر الخمس الدور الأكبر في تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء في نشاط التجارة الالكترونية ويمثل دخل مثل هذه المكتب من هذا النوع من الخدمات ما قيمته نصف ادخلها.

إن بعض الهيئات المحاسبية والتدقيق قد تنبهت لمشاكل التجارة الالكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل التجارة الالكترونية .

الدراسة الميدانية

وصف العينة :

تكونت عينة البحث من 56 فردا من الأكاديميين والمهنيين والمساهمين بالمملكة قسموا الي الذكور والاناث بنسب 33.9% ذكور و66.1% اناث .

جدول(1) يوضح توزيع العينة تبعا لمتغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	19	33.9
اناث	37	66.1
الاجمالي	56	100

وتراوح العمر في العينة من(20-اكبر من 31 عام)وبنسب 44.6% في الفئة من (20-25 عام)ونسبة 21.4% في الفئة من(26-30 عام)ونسبة 33.9% في الفئة العمرية اكبر من(31 عام).

جدول (2) يوضح توزيع العينة تبعا لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
20-25عام	25	44.6
26-30 عام	12	21.4
اكبر من 31 عام	19	33.9
الاجمالي	56	100

اما عن مستويات التعليم فكانت اكبر نسبة من العينة في مستوي التعليم الدبلوم بعد الثانوي بنسبة 48.2 % ونسبة 25% من العينة من خريجي الجامعات ، ونسبة 23.3% للحاصلين علي دراسات عليا ونسبة المستوي التعليمي الثانوي 1.8% ونسبة مستويات التعليم الاخري 1.7% من العينة الكلية .

جدول(3) يوضح توزيع العينة تبعا لمتغير مستويات التعليم

مستويات التعليم	التكرار	النسبة
الثانوي	1	1.8
دبلوم	27	48.2
جامعي	14	25
دراسات عليا	13	23.3
اخري	1	1.7
الاجمالي	56	100

اما عن توزيع العينة تبعا للوظائف فكانت نسبة الطلاب بالعينة 48.3% ونسبة من يعملن في وظائف اخري 19.6% ونسبة من يعملون كأستاذ جامعي 17.8% ونسبة من يعملون كمحاسب قانوني 8.9% ومن يعملون بوظائف حرة 5.4% من العينة

جدول(4) يوضح توزيع العينة تبعا لمتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
طالب	27	48.3
محاسب قانوني	5	8.9
استاذ جامعي	10	17.8
وظائف حرة	3	5.4
اخري	11	19.6
اجمالي	56	100

اما عن توزيع العينة تبعا لمتغير مستوي اتقان مهارات الحاسب الالي فكانت نسبة من يتقنوه بمستوي متوسط يمثلون نسبة 67.9% من العينة ومن يتقنوه كمحترفين نسبتهم 28.5% ومن يرون انفسهم ضعاف في مستوي اتقان مهارات الحاسب مثلوا نحو 3.6% فقط من العينة

جدول (5) يوضح توزيع العينة تبعا لمتغير مستوي اتقان مهارات الحاسب الالي

مستوي الاتقان	التكرار	النسبة
ضعيف	2	3.6
متوسط	38	67.9
محترف	16	28.5
الاجمالي	56	100

اما عن توزيع العينة تبعا لمتغير سنوات الخبرة فكانت اغلب العينة و نسبتهم 42.8% خبرتهم اقل من عامين ، ونسبة 28.6% خبرتهم اكبر من 11 عام ، ونسبة 14.3% ممن خبرتهم من 2-5 اعوام ومن 6-10 اعوام .

جدول (6) يوضح توزيع العينة تبعا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 2 عام	24	42.8
من 2-5 اعوام	8	14.3
من 6-10 اعوام	8	14.3
اكبر من 11 عام	16	28.6
الاجمالي	56	100

اما عن توزيع العينة تبعا للتخصص المهني فكانت نسبة ذوي التخصص محاسب مالي 14.3% ونسبة المتخصصون كمحاسب داخلي ومحاسب خارجي لا تتجاوز 12.5% ومن لاتنطبق عليهم تلك التخصصات فكانت النسبة الاكبر وتمثل 60.7% من العينة .

جدول (7) يوضح توزيع العينة تبعا للتخصص المهني

التخصص المهني	التكرار	النسبة
محاسب داخلي	7	12.5
محاسب خارجي	7	12.5
محاسب مالي	8	14.3
لا تنطبق	34	60.7
الاجمالي	56	100

الفصل الأول

المفاهيم الرئيسية لخدمات التأكيد الالكترونية

قبل الخوض في سياق البحث و بما أن الباحث خصص بحثه في تأثير خدمات التأكيدية الالكترونية في مهنة المراجعة على اتخاذ القرارات في عالم الاستثمار في ظل التجارة الالكترونية،أراد الباحث التطرق إلى أهم المفاهيم الالكترونية التي قد تعطى القراء فكرة عن موضوع البحث خصوصا أن موضوع خدمات التأكيد واسع فهو اشمل من خدمات المراجعة وبما أننا ستخص التعاملات الكترونية في المراجعة التي تأثير بشكل واضح بسبب النشر الالكتروني للبيانات في هذه الحالة هناك عدت أمور من شانها أن تأثر على اتخاذ القرارات وكل مرحلة منها قد تحتوي على بعض الثغرات والفجوات التي من شأنها إحداث اثر ملموس على اتخاذ القرارات الاستثمارية إما بالسلب أو الإيجاب.

- **خدمات التأكيد الالكترونية:**

وتعتبر الخدماتالتأكيدية إحدى الخدمات الجديدة التي استحدثتهاتقنية المعلومات وأنشطة التجارة الإلكترونية وتهدف هذه الخدمات إلي تحسين وجودةالمعلومات ومحتواها لأغراض اتخاذ القرارات ومن خلال هذه الخدمات يضمن المراجعالخارجي جودة المعلومات ويساهم في إعدادها بدل من يصدر تقريره عن معلومات قائمةمعدة من قبل إدارة المنشأةوبهذا تستطيع الخدمات التأكيدية أن تساعد مستخدميه ا في اتخاذ أفضل القرارات .

لقد واجهت معايير وإجراءات المراجعة تحدياتكبيرة في ظل النشاط الالكتروني لذلك قامت بعض المنظمات بتعديل من هيكلها لتحقيقأهدافها ومواكبة التطورات الجديدة و تكون من مسؤوليتها إصدار معايير مهنية للخدماتالتأكيدية بالإضافة إلى على تطوير معايير المراجعة وعلى اثر ذلك تعدل مسمى لجنة معاييرالمراجعة الدولية إلى مجلس معايير المراجعة وخدمات التأكيد الدولية

"International Auditing and assurance standards board"

واود التذكير انه في ظل نظم المعلومات الالكترونية التي تستخدم في معظم منشات التجارة الالكترونية اصبح المحاسبة مختلفة وبالتالي التخطيط لعملية المراجعة ككل مختلف.

كيف يتم اختيار العمليات إلكترونياً :

حتى تؤدي خدمات التأكيدية دورها في إطفاء الثقة على موقع العميل وتسهم في عملية اتخاذ القرارات أفضل يجب أنتبدأ عملية المراجعة بشكل صحيحو الآلية التي تتم بها عملية المراجعة للعمليات الالكترونية:

وتتم بإعداد المراجع إلى عمليات افتراضية مشابهة لتلك التي تحدث لدى العميل في ارض الواقع ثم تشغيلها على نظام العميل مستخدماً برامج و أجهزة العميل.

و في هذا الجانب أوصت الأستاذة لطفية فرجاني في دراسة قامت بها تحت عنوان" المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات " على انه يجب إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرق المراجعة، وتطوير إجراءات والأساليب التقليدية للمراجعة واستغلال المعالجة الآلية وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة ، وإضافة أيضا ضرورة إدخال المعالجة الآلية في المراجعة على مستوى الدولة واعتبارها ضرورة ملحة من أجل رفع مستوى عملية المراجعة والتدقيق.

و قد بدأت المهنة بطرح خدمات التأكيدية (إضفاء الثقة في موقع العميل وإضفاء الثقة على نظام العميل) في عام 1997 عن طريق AICPA و تم إصدار عدد من الدراسات ومنها تقرير جنكينز وتقرير اللجنة الخاصة للخدمات التوكيدية، كما حددت لجنة المراجعة الآلية التابعة ل AICPA التالي:

١) امن النظام الآلي.
٢) التجارة الالكترونية.
٣) المراجعة المستمرة.
٤) الانترنت.
٥) تبادل و حركة البيانات الكترونيا.

وقد ذكر الدكتور عبيد المطيري إننا نتوقع أن نشاط التجارة الالكترونية ليس بعيدا عن بيئة المملكة العربية السعودية فقد انشات اللجنة الفنية الدائمة للتجارة

الالكترونية وقدت المؤتمرات ونظمت المعارض بالتعاون مع شركة الاستشاريون الدوليون "ميجا".

س:لماذا مصطلح خدمات التأكيد؟

لقد أثرت التجارة الالكترونية واعتمادها علىتكنولوجيا المعلومات وخاصة الانترنت على مداخل وأساليب المراجعة الخارجية من جهةوعلى تشكيلة خدمات المراجع الخارجي من جهة أخرى وأدائه لخدمات مهنية تصديقيه وغيرتصديقيه جديدة ولذا فقد أدركت الهيئات المهنية العالمية في وقت مبكر أهمية وضعإرشادات حول دور المهنة في الاستجابة للتطورات التقنية والاستخدامات المتزايدة لهافي قطاع الأعمال وكان أول تلك المشاريع المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية عنطريق معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA والذي قام بإصدار عدد من الدراساتوالمشاريع المهنية وكان أهمها تقرير Elliot في عام 1996والخاص بالخدمات التأكيدية Assurance Services والذي دار حول إعادة التفكير في خدمات المراجع الخارجي وتعرفخدمة Assurance بأنها خدمة مهنية مستقلة تضمن جودة المعلوماتالمنشور لمتخذي القرارات .

مفهوم الخدمات التأكيديةAssurance Services:-

ولقد عرف التقرير المعد من قبلاللجنة الخاصة للخدمات التأكيدية لعام 1996 AICP Special committee 1996الخدماتالتأكيدية Assurance services على أنها:

خدمات مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين وضمانجودة المعلومات ومحتواها لإغراض اتخاذ القرارات.

س:من الناحية التقنية ما الذي تغير بين الخدمات التاكيدية خدمات اضفاء الثقة على القوائم المالية وخدمة الاستشارات؟

ومن خلال هذهالخدمة يضمن المراجع الخارجي جودة المعلومات ويساهم في إعدادهابدلا من أن يصدر تقريره عن معلومات قائمة معدة من قبل إدارة المنشأةوبهذا تستطيع الخدمات التأكيدية أن تساعد مستخدميها في اتخاذ أفضل القرارات.

خدمات التأكيدية أكثر مرونةوتقع في مستوى بين هاتين الخدمتين من حيث الارتباط على تقديم خدمة ضمان المعلوماتوجودتها ويمكن إعداد المعلومات بواسطة المراجع الخارجي أو معد تلك المعلومات(الإدارة) أو مستخدم المعلومة.

ويجب الإشارة إلى إن تلك المعلومات يمكنتقديمها بأي شكل من أشكال الاتصال مع مستخدميها ولا يتطلب ذلك إعداد تقرير مكتوبحيث أن الهدف هو تقديم معلومات ذات جودة عالية بأي شكل كما انه تتنوع الخدماتالتأكيدية بتنوع احتياجات متخذي القرارات.

مع بداية عام 2000م قامت اللجنة التنفيذيةللخدمات التأكيدية بوضع مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الالكترونية وحددت نوعين منالخدمات هما :

1-إضفاء الثقة في موقع العميلCPA Web Trust

2-إضفاءالثقة في نظام العميلCPA Sys Trust

إضفاء الثقة في موقع العميل على الانترنت:

يركز مفهوم خدمة التاكيد على موقع العميل على الانترنت تحديدا على مزاعم الادارة حول موقع شركتهم على الانترنت، اهمية هذه الخدمة تنبع من اهمية اثبات ان موقع الشركة والمعلومات الذي يحتويها والتي قد يبنى عليها قرارات استثمارية مستقبليه ذات اهمية عالي مما يتوجب على الشركات اثبات صحة مصداقية وصحة وسلامة تلك المزاعم حتى يتسنى للمستفيدين و متخذي القرارات الاستفادة من كل المعلومات والبيانات المتاحة على مواقع هذه الشركات.

- **مقدمة خدمات إضفاء الثقة على موقع العميل على الانترنت:**

انطلقت خدمات إضفاء الثقة على موقع العميل على الانترنت وما يحتوى هذه المواقع من بيانات ومعلومات وهي في عام 1997 م أي أواخر العشرينات كنوع من أنواع الخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي، وهي بمثابة ضمانأمنيعلى سلامة الموقع الالكتروني للشركات فقط بدون ضمان أي سلع ومنتجات لهذه المواقع.

وحتى يحصل موقع شركةعلى التأكيد يجب أن يتوافر التالي:

١) توفر معايير امن وسلامة المعلومات بالمواقع وأنظمة التابعة للشركة.
٢) التحقق من وجود نشاط الشركة الفعلي مع المعلن عنه بالموقع.
٣) التحقق من إجراءات حماية المواقع وبرامجها والمعلومات المتضمنة بها من حالات الاختلاس والسرقة والتلاعب وغيرها التي يمكن ان تهدد امن المستخدمين.

مفهوم خدمة التأكيد إضفاء الثقة على الموقعالعميل:

مهنيا عرفها الدكتور شحاتة السيد و الدكتور علي عبد الوهاب بأنها:

عملية منظمة لتجميعوتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت لاختبار مدىتمشي هذه المزاعم مع معايير الثقة في الموقع وتوصيل النتائج إلى أصحاب المصلحة فيالموقع وبصفة خاصة الإدارة وزائري الموقع نفسه.

أسباب الطلب على خدمة التأكيدإضفاء الثقة على الموقع:

بسبب التزايد المستمر على استخدام الانترنت في جميع جوانب الحياة وخاصة في مجال التجارة وتبادل التجاري وسهولة قيام عملية التبادل الأسهم والسندات بالطريقة الالكترونية.

و من ناحية أخرى تزايدت الاختلاسات والاختراقات و عمليات القرصنة التي تهدد البيانات والمعلومات النشور عبر الانترنت.

ولانخفاض الثقة في إمكانية تأمين المعلومات الخاصة بالعملاء وا نخفاض الثقة فيالمعاملات التجارية الالكترونية وإجراءاتها ويترتب على ذلك زيادة الطلب على الخدماتالتوكيدية.

- من يؤدي مثل هذا النوع من خدمات؟

إن مؤدي هذا النوع من خدمات قد يكون إما هيئات ومؤسسات عبر الانترنت أو مراجع خارجي مؤهل.

بينما يقوم المراجع الخارجي المؤهلعند أداء خدمة إضفاء الثقة في الموقع علي الشبكة (Web Trust) بتقييم المواقعالتجارية التي تمارس من خلالها أنشطة التجارة الإلكترونية بهدف تحديد إذا ما كانتتلك الممارسات وأساليب الرقابة المتبعة تتفق مع مبادئ ومعايير الثقة في المواقعالخاصة بالتجارة الإلكترونية وفي ضوء ذلك تحصل المنشأة (العميل) صاحبة الموقع عليختم الثقة في الموقع التجاري(Web Trust Seal) .

قدم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين نموذج لإضفاء الثقة يتضمن عدةعناصر هي:

1)تقدير المراجع إذ ما كان سيقدم خدمة إضفاء الثقة على المواقع أولا بناء على عدة عوامل.

أ- ضرورة اهتمام المراجع بالعوامل التي قد تساعد علىزيادة المخاطر القضائية .

ب- ضرورة تقدير المراجع الخارجي لمقدار الخسائر التيقد تتسبب نتيجة وجود مسألة قانونية.

ج- مقارنة المخاطرة المتوقعة بالعائدالمحقق من خدمة إضفاء الثقة

2)ينبغي للمراجع الخارجي إن يلفت نظر مستخدميالمواقع التجارية لحدود خدمة إضفاء الثقة على المواقع وحقيقة ما تضمنه وتتعلق هذهالخطوة بفجوة التوقعات.

إضفاء الثقة على نظام العميل على الانترنت:

تقدم هذه الخدمة تأكيد ايجابي بشان اختبار مدى صدق النظام وامنه لخدمة المسئولين عن النظم ومستخدمي مخرجاتها.

حدود استخدام خدمات التاكيد على نظام العميل "نظام المعلومات"ومن القائم على مثل هذه الخدمات:

ان الخدمة التأكيد على موقع العميل ونظامه خدمتان مكملتان لبعضهما.

و يرجع السبب في زيادة الطلب على خدمة التاكيد على الثقة في المواقع على الانترنت الى:

١) لضمان عدم تعرض النظام الى اعمال التخريب والسطو.
٢) فشل النظام سيؤدي الى فقد الثقة في المعلومات والنظام نفسه.
٣) ان عدم كفاءة النظام وامنه سيؤثر بالسلب على ثقة الطرف الثالث خاصة المستثمرين في مخرجات النظام.[١]

ويقوم بها محاسب قانوني مرخص لها او مراجع حسابات تتوافر به العلم والدراية الكافية

المراجعة المستمرة وعلاقتها بخدمات التأكيد الالكترونية:

وفي عام 1999 أضيف مشروع المراجعة المستمرة من قبل AICPA وتم الإشارة إلى بعض الإرشادات التي يجب على مراجع الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار في ظل تعاملاته مع العملاء في البيئة الالكترونية والتي تختلف عن البيئة التقليدية.

تتميز المراجعه المستمره بانها جاءت كاستجابه مهنية للاثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة المراجعة.
بعد ان اثرت ادوات تكنولوجيا المعلومات على ممارسات الاعمال بحيث اصبحت كثير من الشركات تنشر قوائمها المالية عبر الانترنت وبصفة مستمر الامر الذي يحتاج الى مراجعة مستمره اذ لم تعد المراجعة التقليدية الورقية السنوية كافية.

١ مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية للدكتورتين علي عبد الوهاب،شحاتة السيد.

وعرف مجلس AICPA المراجعة المستمره بانها:

عمليه منظمة لتجميع الادلة الالكترونية للمراجعة كاساس معقول لابداء راي فني محايد بشان مدى صدق التقارير و المعلومات المالية المعدة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي.

وهذه الخدمة لها عدة خصائص المراجعة التقليدية بمعنى ان الهدف لن يتغير من جمع الادلة و تخطيط للعملية وغير ولكن اود التركيز على كونها:

١) ان هذه الخدمة تعتبر مراجعة خارجية وخدمة مهنية ثلاثية الاطراف
٢) هي عملية مراجعة وليست فحص بجانب ختم التصديق يظهر على موقع العميل او الشركة على الانترنت.[٢]

ومن هنا اصبحت الحاجة للمراجعة المستمره التي يقع جزء من مسؤوليتها متقاسمه بين المراجع الداخلي و الخارجي فلكلا دور ومكان فيها .

الطلب على المراجعة المستمرة في عصر تكنولوجيا المعلومات:

كما سبق واوردنا فان المراجعة المستمرة ماهي الا شكل من اشكال خدمات المهنية التي يقدمها المراجع الخارجي واود الذكر انه في حالة النظم المعلومات المراجعة المستمرة ضرورية فيقوم بها المراجع الداخلي ولكن يستعان بالمراجع الخارجي لابداء راي فني واصدار ختم التصديق على الموقع اضافة على خدمة web trust اضفاء الثقة على موقع العميل.

وارجع الدكتور احمد نور والسيد شحاته اسباب الطلب على المراجعة المستمر في عصر تكنولوجيا المعلومات.

١) حاجة متخذ القرار الي تخفيض خطر المعلومات.
٢) الاستجابة للاثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات.
٣) حاجة الملاك للرقابه المستمره على الادارة.

تحقق هذه الخدمة نفس الاهداف التي دعت العميل الي اللجوء على خدمات التاكيد السابقة ، وتشمل ايضا المراجعة على المعلومات والتقاريير المالية و كافة المعلومات المالية الجوهرية و الايضاحات المتتمة للمعلومات المالية.

٢(دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات \ د.نور أحمد، د.شحاتة السيد، د.عبيد حسين\2007م).

وتعتبر مخرجاتها بمثابة حكم بعدم وجود تحريف جوهري او العكس.باضفاء على الصدق على المعلومات المالية التي سوف تفصح عنها الركة للطرف الثالث عبر الانترنت او الامتناع عن منح الشركة ختم التصديق.

فجوة الثقة:

فجوة الثقة هي الفارق بين المتوقع من الخدمة و النتيجة النهائية لها.

وهذه الفجوة هي احد العناصر الرئيسية التي يمكن من خلالها التاثير على تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الانه و مع الشرح الذي سنورده عن اثر وتاثير الفجوة على الاطراف المستفيدة وعملية اتخاذ القرارات الناتجه عنها و يمكن تقليص هذا الفارق لزيادة الاثر الايجابي وخصوصا فيما يخص خدمات التاكيد الالكترونية لما له من اثر سلبي على عملية اتخاذ القرار، و ذكرنا سابقا اسباب رد مثل هذه الخدمات وسوف نناقش لاحقا مكونات ومبادئ الثقة في نظم المعلومات والتي تساعد ايضا بشكل ايجابي اذا ما تم التركيز على رفع مستواها لتحسين جودة اتخاذ القرار.

وقد حددت دراسة (لطفي، 2003) سببين محتملين لتلك الفجوة هما :

أ - نقص الكفاية المهنية والتي تتضمن نقص العناية، نقص المعرفة، نقص الخبرة .
ب - نقصاستقلال المراجع عندما يؤثر أصحاب المصلحة ذو النفوذ القوي على كفايةواستقلال المراجع عن طريق فرض متطلبات محددة .

مفهوم فجوة الثقة في المراجعة و الالكترونية:

توصلت اللجنة التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونييينوالمعروفة باسم لجنة كوهين إلى وجود فجوة توقعات في المراجعة، وأن سبب هذه الفجوةأن المستخدمين لتقارير المراجع يتوقعون من المراجعين أن يتغلغلوا داخلأنشطة وعمليات المنشأة، وأن يعدو تقارير عن أداء الإدارة، وأن يكتشفوا العمليات غيرالقانونية والاختلاسات وعدم تلبية مراقبي الحسابات لتوقعات المستخدمين في تلكالأوجه أدى إلى ظهور فجوة التوقعات.[٣]

٣(AICPA, 1978)

كما يعرف (Lee, 1994) فجوةالتوقعات بأنها التباين بين ما هو متوقع أن يحققه المراجعينوبين الأداءالفعلي لهم، حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي للأعمال، وإخفاق المراجعينفي أداء عملهم بالشكل المطلوب.

و ذكر الدكتور شحاتة السيد شحاتة ان فجوة الثقة الالكترونية في ثورة تكنولوجيا المعلومات و التجارة الالكترونية، وصفها كالتالي:

المساحة بين يحتاجه مستخدموا مخرجات نظم المعلومات من وراء هذه النظم وبين ما تتمتع به هذه النظم فعلا من صفات ومقومات تحقق الامن من جهة والصدق من جهة اخرى.

وفي عام 1994 قام كلا من (Epstein and Gliger) دراسة لاستطلاع وجهة نظر المستثمرين في التأكيدات الواردة بتقريرالمراجع، واستخلصا وجود فجوة كبيرة بخصوص تلك التأكيدات. فبينما يشير 51% منالمستثمرين الذين تم استقصاء آراءهم إلى اكتفائهم بالتأكيد المعقول من جانب المراجع على عدالة القوائم المالية، أشار نحو 47% إلى حاجاتهم إلى تأكيد مطلق منجانب المراجع بعدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء المؤثرة. ولتخفيضهذه الفجوة أكد الباحثان على ضرورة إعادة النظر في دور مهنة المراجعة وطبيعة الرأيفي تقرير المراجع .

وفي نفس الاتجاه أستخلص (Gibson et al., 1998) ضرورةإيجاد أرضية مشتركة بين المر اجع من جهة وعملاؤه ومستخدمي تقرير المراجعة من جهةأخرى، بخصوص تحديد أهداف وطبيعة عمليات المراجعة، ومسئوليات كل من الإدارةوالمراقب، على أن يضمن في تقرير المرا جع.

اثر تقليص فجوة التوقعات واثرها الايجابي على اتخاذ قرارات استثمارية افضل:

تناولت دراسات عديدة موضوع الفجوة من نواحي مختلفة ويحاول الباحث هنا عمل ربط بين توقعات المستخدمين وما يتوجب على المراجع والدراسات المطبقة خارج المملكة و مدى امكانية تطبيقها محليا.

وفي دراسة أخرى قام بها (Sweeney, 1997) لتوقعات مستخدمي القوائمالمالية الخاصة بمدى مساهمة المراجع في جودة المعلومات التي تحتويها القوائمالمالية،و تم التوصل إلى أن هذه التوقعات تكون غالباً مختلفة مع توقعات

مراقبيالحسابات، وخلصت الدراسة إلى وجود اختيارين لدى المهنة لمعالجة فجوة التوقعات:

-محاولة تعليم المجتمع مضمون وأهداف عملية المراجعة .
-تغيير طبيعة وظيفةالمراجعة للوفاء بتوقعات مستخدمي القوائم المالية .

ويركز الباحث في هذا الجزء على اهمية زيادة الوعي الاجتماعي حول موضوع اهداف و وضمون عملية المراجعة ليكون ناتج من هذه الخدمات ايجابي وقد يكون بلامكان زيادة الوعي من خلال النقاط التالية:

١) تقديم دورات توعويه تتبع للغرفة التجارية بالمملكة حول مضموم واهداف عملية المراجعة وحتى لاتدخل جهات خارجية على مهنة المراجعة في المحاولة في تنظيمها.
٢) وقد تكون من المحاولات لزيادة الوعي هو تنظيم اللقاءات و الندوات العامة مع اعضاء الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيا او ابرز اعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.
٣) اصدار نشرات مختصرة يمكن لصغار المستثمرين الذين قد لاتتوافر لديهم الدراية الكافية بالمصطلحات التي قد ترد في التقرير و كيفية الاستفادة من كل مفردة منها بشكل الايجابي الصحيح.
٤) وقد يفيد عقد اجتماعات او حلقات نقاش بين مراجع قانوني مستقل و مستخدمي القوائم المالية الذين قد لا تتوفر لديهم الدراية الكافية عن حدود وفوائد المراجع، و مع ملاحظة ان القائم بهذه الارشادات يجب ان يكون غير المراجع الذي استلم عملية المراجعة للشركة.

قد يتسال البعض ان استفادة الشركة في حالة تقديم استشارات للمستخدمين، هنا اود التوضيح انه قد يكون لدى شركة مستخدمين لهم اسهم او نصيب كبير في شركة ما، وطبعا قراراته الاستثمارية قد تؤثر سلبا او ايجابا على الاستقرار العام للشركة وخصوصا اذا كانت متداولة في سوق الاوراق المالية.

مكونات ومبادئ الثقة في النظم:

اذا مسؤولية تحسين عملية اتخاذ القرار بالاستناد على خدمات التاكيد الالكترونية السابقة الذكر قد تكون مسؤولية مشتركة بين الشركة محل الدراسة وبين المراجع الذي يتولى تقديم الخدمة.

وفي نهاية الامر، ان العمل المتكامل يجب ان يتوج بتقرير بصورته غير المتحفظة ويقوم بمد العديد من الاطراف بالمعلومات التي تفيدهم كثيرا في الثقة في امكانية الاعتماد على النظم التي يستخدمونها في التجارة الالكترونية او التي يدفعون عنها اتعاب للمستخدم.

اضافه الى ذلك ان الادارة ومجلس الادارة يمكن ان يحققوا مزيدا من الثقة في النظم الداخلية عن طريق اخضاعها لرقابات ملائمة.

المبحث الثاني

أمن وسلامة المعلومات

في ظل التجارة الالكترونية

مما لاشك فيه ان للانظمة والقوانين الملزمة للشركات المتعاملة بالتعاملات الالكترونية بمستوى معين من الامن ومن جهة مكاتب المراجعة لاتقبل موضوع لابداء الراي فيه مالم تكن الشركة ملتزمة بهذه القوانين وعلى هذه المكاتب أيضا مسؤولية إيصال نتائج المراجعة للمستفيدين منها و أود آن اذكر أن المستفيدين من هذه النتائج لا يقتصر على المستخدمين في الطريقة المراجعة التقليدية و إنما تشمل في ظل استخدام الحاسب أعضاء فريق المراجعة الذين يلزمهم جمع نتائج مراجعة الحاسب مع نتائج الجوانب الأخرى للمراجعة، كما يعتبر العميل من مستخدمي نتائج المراجعة في ظل الحاسب.

و يرى الباحث أيضا أن للرقابة الداخلية لدى العميل دور فعال في المحافظة على سلامة معلومات العميل بالإضافة إلى تلك القوانين التي بدورها تنظيم العلاقة بين الشركات و المكاتب ومن هنا انطلاق الباحث اكتشاف مدى قابلية خدمات المراجعة من رفع مستوى اتخاذ قرارات مستقبلية افضل بربط المفاهيم النظرية و خلاصة ما أنتجه مجال امن وسلامة المعلومات من نتائج تخص المحافظة على سلامة مواقع الويب عموما فان شركاتنا لا تعمل من عزلة ولكنها جزء من تكوين العالم الذي ابح كقرية صغيرة طبقا لمفهوم العولمة و لذلك سنجد في جزء لاحق من هذا البحث تأثر المهنة بالعديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الجات و قانون Sarbanes-Oxley Act.

من هذا المنطلق رأى الباحث اهمية ربط جميع هذه المفاهيم الذي ربما راي البعض انها مطروحة مسبقا ولكن تظهر فائدة هذه الدراسة بخلق فائدة و كل الإحداث المتلاحقة في عالمنا الذي أصبح وبفضل شبكات العنكبوتية قرية صغيرة لا تفصلها حدود ولا تعيقها المسافات المتباعدة.

امن وسلامة والمعلومات في ظل التجارة الالكترونية:

أن امن المعلومات تلعب اليوم دور رقابي هام في حماية أصول الشركة من الحوادث الأمنية التي تحدث من القرصنة و تشويه المواقع و تسريب المعلومات، وكل هذه الأحداث لها تأثير مباشر على تحسين القرار، الآن حماية المواقع الشركة محل الدراسة التي تحتوى المعلومات سوف تكون محل المرجع .

"و ذكر أ.فايز المدرع
أنأهمالمعاييرالعالميةالتيتساعدعلىتحقيقالحدالأدنىلأمنالمعلوماتمثلاالآيزو SOX, HIPAA, COSO وكذلكبعضالقوانينالمرتبطةبأمنالمعلوماتمثل ITIL و COBIT والكوبيتISO " فايز المدرع، مركز التميز الأمن المعلومات.[٤]

و قد توصل د.عبيد بن سعد المطيري في دراسة تحت عنوان " مهنة المحاسبة والمراجعة في عصر تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية: الفرص والتحديات " نتائج تخص الآمان و الموثوقية والتأكيد على سلامة وامن المعلومات كالتالي:

إن توفير كل من الأمان و الموثيقية والتأكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الكتروني على شبكة الانترنت وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا.

اللوائح و القوانين المتعلقة بأمن المعلومات:

بما أن هناك بعض المعايير العلمية و المبادئ التوجيهية، وضرورة الالتزام بها المبادئ والمعايير التي حددتها تلك المؤسسات أو الهيئات، فإننا سنذكر بعض القوانين واللوائح للولايات المتحدة الأمريكية ومنها:

١. قانون SOX:

وهو اختصار SARBANES-OXLEY ACT، صدر هذا القانون في عام 2002 والغرض من ذلك هو لحماية المستثمرين عن طريق تحسين دقة موثيقية نظام الإفصاحأو التعريف المقدمة عملا لقوانين الأوراق المالية ولأغراضأخرى.
ولقد اثر هذا القانون كثيرا على مهنة المراجعة خصوصا بعد الانهيارات التي حدثت بأسواق المال من أخطاء في مهنة المراجعة.

[٤]-فايز المدرع، مركز التميز الأمن المعلومات.

٢. قانون COSO:

وهو اختصار ل(COMMITTEE OF SPONSORING ORGANIZATIONS OF THE TREAD WAY COMMISSION).

وهو إطاريبدأ من عملية الضوابط الداخلية كما أنها تساعد على تحسين وسائل السيطرة على الشركات من خلال تقييم فاعلية الضوابط الداخلية، كما أنها تساعد على تحسين وسائل السيطرة على الشركات من خلال تقييم فاعلية الضوابط الداخلية، ويحتوي على خمسة مكونات رئيسية:

أ - مراقبة البيئة:بما في ذلك عوامل مثل السلامة من الناس داخل المنظمة وإدارة السلطة والمسؤوليات.

ب - تقييم المخاطر: وتهدف إلى تحديد وتقييم المخاطر التي يتعرض لها قطاع الأعمال.

ت - مراقبة الأنشطة: بما في ذلك سياسات وإجراءات لتنظيم.

ث - المعلومات والاتصالات: بما في ذلك تحديد المعلومات المهمة لرجال الأعمال وقنوات الاتصال لتقديم قنوات من جانب الدارة للموظفين.

ج - الرصد: بما في ذلك عملية استخدامها لرصد وتقييم جودة نظم الرقابة الداخلية على مر الزمن.

المخاطر التي تهدد أمن وسلامة المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية:

إن من اشد الأخطار التي تهدد امن وسلامة المعلومات في ظل التجارة الالكترونية هو أن شبكة المعلومات ثنائية الاستخدام فمن الممكن لأي حاسب متصل بالانترنت الاتصال بأي حاسوب أخر متصل بالانترنت و الاتصال بين شبكات الحاسب الآلي بغرض تنفيذ العمليات المالية.

وعلى المراجع اخذ هذه التهديدات بعين الاعتبار وتوعية متخذي القرار من مخاطرة في حالة عدم التمكن من الحد من مخاطرها حتى يتمكنوا من أخذها في الحسبان أثناء اتخاذ القرارات.

الاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية و شبكات الانترنت في ايصال المعلومات الى متخذي القرار:

لانه من العوامل التي تساهم في تحسين اتخاذ القرارات هو ايصال المعلومةفي الوقت المناسب وممكن ان يستفيد المراجع من شبكات المعلومات في هذه المهمة.

يمكن الاستفادة من شبكة الإنترنت العالمية في عرض ونشر تقارير المراجعة للشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للمحيطات ، والتي عادة تنشر في الجرائد والمجلات وليس هناك من مخاطر من الإطلاع عليها بل قد يجني منافع ، حيث يسهل علي المساهمين في هذه الشركات من متابعة أنشطتها أولاً بأول ، كما تساعد المستثمر المتوقع في الحصول علي معلومات سريعة وشاملة قبل اتخاذ قرار الاستثمار .

كما خلصت دراسة للدكتور حسين شحاتة بعنوان " دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة " إلى انه يمكن الاستفادة من تطورات شبكات المعلومات والانترنت في توصيل خلاصة المراجعة للمستفيدين منها وخصوصا من ناحية اتخاذ القرارات الاستثمارية وعلاقتها بأسواق المال.

دور الرقابة الداخلية و التجارة الإلكترونية:

هنا وقبل الدخول في سياق موضوع الرقابة الداخلية و التجارة الالكترونية أردت الإشارة إلى دراستان لكل من الدكتور حسين شحاتة و الدكتور عارف عبد الله عبد الكريم والتي تخصصت بدراسة جوانب تأثير الرقابة الداخلية في الشركات التجارة الالكترونية و الاتجاهات الحديثة والتي خلصت إلى:

>>>إن التداول الالكتروني أثارت كثيرا من المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية في شركات التجارة الالكترونية تختلف عن الشركات التقليدية من حيث مصادرها و مضمونها.

>>>في شركات التجارة الالكترونية يجب تبني مفهوم للرقابة باعتبارها عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى تحقيق الكفاية و الفاعلية و الوثوق والاعتماد على المعلومات وكذلك الالتزام بالقوانين ذات الصلة.

>>>إن فحص المراجع لنظم الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية هدفا في حد ذاته يمكن إن يوفر للمراجع أدلة إثبات حول صحة وصدق المعلومات الواردة في القوائم المالية موضوع المراجعة.

>>>في شركات التجارة الالكترونية سوف يتزايد درجة الاعتماد من المراجع الخارجي على المراجع الداخلي وذلك لان المراجعة المستمرة الواجب أن يقوم بها المراجع في شركات التجارة الالكترونية.

دور الرقابة الداخلية في أمن المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية:

تطورت تكنولوجيا المعلومات بدرجة كبيرة، كما زاد عدد المنظمات التي تعتمد بدرجة كبيرة على أنظمة الحاسب الآلي في النشر الإلكتروني لبياناتها.

دون ادني إخلال بمفاهيم وأهداف وأنواع وأهمية تقييم الرقابة الداخلية في ظل أي وسيلة لتشغيل النظام المحاسبي فان مراجع الحسابات في ظل الحاسب مطالب بدراسة وتقييم أنواع عديدة من الرقابة مرتبطة بتشغيل الحاسب على وجه الخصوص.

دور المراجع الخارجي في التصديق على الرقابة الداخلية:

التجارة الالكترونية ألقيت على المراجع مسئوليات جديدة ومنها تقويم نظم الضبط الداخلي في ظل استخدام الإنترنت ، كما اتسع نطاق مسئولية أمام مستخدمي المعلومات التي حصلوا عليها من خلال الإنترنت .

العلاقة بين خدمات التأكيد الالكترونية و أنظمة الرقابة الداخلية في تحسين اتخاذ والقرار :

يتم مراجعة نظم النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية من خلال المراجعة المبدئية واختبارات الالتزام وأخيراً إجراء الاختبارات التفصيلية ، ويتم إجراء المراجعة المبدئية بغرض فهم تدفق العمليات خلال النظام المحاسبية وتحديد مدى استخدام النشر الإلكتروني للبيانات في التطبيقات المحاسبية وفهم الهيكل الأساسي للرقابة الداخلية

المبحث الثالث

التكوين الشخصي

والتأهيل المهني للمراجع

التاهيل ام التدريب المهني!

لغوياً يعتبر التكوين والتاهيل المهني في جميع مجالات الحياة كما ذكرت في (الموسوعة العربية، المجلد الخامس، التربية والفنون، تربية وعلم النفس، التاهيل وتدريب المهنى):

يعد التاهيل والتدريب اسلوبا من اساليب مواكبة التطور المعرفي و التقني التي يجب تزويد الفرد بها. وقد بات إلزاما عليه ان يتابع منجات هذه التطورات وينتقي لنفسه المعارف والخبرات التي تقيده في مجال عمله والتي تشبع رغباته الذاتية نحو علم ما.

يعتبر مفهوم التدريب المهني في الوقت الحاضر إحدى الدعائم الرئيسية للحضارة بكل ما فيها من تقدم تقني شمل المجالات كافة، ذلك ان الفهم الصحيح لهذا المصطلح يرشد إدارة التدريب ويوجهها إلى النجاح في إدارة الإعمال ويقوي من هذا الترابط بين هذه العناصر.

و التأهيل والتدريب المهني أسلوباً من أساليب مواكبة التطور المعرفي والتقني التي يجب تزويد الفرد بها. وقد بات لزاماً عليه أن يتابع منجات هذه التطورات وينتقي لنفسه المعارف والخبرات التي تفيده في مجال عمله، والتي تشبع رغباته الذاتية نحو علم ما.

و نصل الى تعريف لغوي للتدريب المهني بانه:

المعلومات التي تعطى للفرد كي يستطيع مزاولة عمل معين سواء كان صناعيا ام تجاريا ام زراعيا ويمكن ان يتم بطرق اما التعليم بدون اشراف تربوي او التعليم في اماكن مخصصه او في مدارس للتلمذه الصناعية سواء اكانت رسمية ام غير رسمية.

و يعني التدريب بعناه الواسع :بانه عمليه تعلم تمكن الفرد من اتقان مهنته والتكيف مع اوضاع عمله.

ويهدف التاهيل المهني للاستفادة من قدرات الفرد وامكاناته ومكاناته ومعاونته على استعادة قدرته على التنافس والانتاج كما يعمل على تنمية ثقة الفرد بنفسه والاستقلال بذاته، فهو يبتكر ويبني لانه يبحث عن استثمار جميع الامكانات والمصادر التي تكفل تحقيق ما يهدف اليه.

و نستنتج ان التاهيل المهني يحث المراجع على تطوير ذاته ويدعم امكانيته لتعينه على تحقيق اهداف مهمه ومنها ضمان بناء قرارات افضل استنادا على تقريره الذي هو مبني على خبرته اولا وعلى تاهيله المبني جزء منه على تعليمه وتدريبه.

التاهيل المهني عمليا!

ومن الجهود الدولية المبذولة لوضع مستقبل أفضل للمهنة ما قام به المعهد الأمريكي AICPA في مشروعة الرؤية" CPA Vision Project" وجاء في بيان هذا المشروع ما يلي:

"أن المحاسبين القانونين هم المهنيين الموثوق بهم لجعل الأفراد والمنظمات قادرين على تشكيل مستقبلهم".

مضيفاالدكتور يوسف محمد المبارك في ندوة سبل تطوير المحاسبة بدورته التاسعة بعنوان" مراجعة القوائم المالية للمنشات التي تستخدم شبكة الانترنت للتجارة الالكترونية"

"إن بعض الهيئات المحاسبية والتدقيق قد تنبهت لمشاكل التجارة الالكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل التجارة الالكترونية"

ولغرض دراسة هذا المبحث سأتطرق إلى معايير التأهيل المهني الملزمة من قبل الهيئات السعودية والعالمية.

معيار التاهيل المهني الكافي السعودي:

و نص المعيار كالتالي:

- يجب على المراجع بما في ذلك الجهاز المهني العامل معه أن يكون على درجة كافية من التأهيل المهني للقيام بأعمال المراجعة التي يتعاقد على إنجازها.
- يجب على المراجع تقييم تأهيله المهني وتأهيل الجهاز المهني العامل معه وتحديد ما إذا كان من الممكن له إنجاز مهمة المراجعة بكفاءة قبل التعاقد على إنجازها.
- يجب على المراجع توثيق التقييم الذي ينص عليه هذا المعيار.
- يجوز للمراجع التعاقد لمراجعة القوائم المالية لمنشأة معينة إذا رأى وفقا لتقديره المهني أن في إمكانه الحصول على درجة كافية من التأهيل المهني عن طريق الدراسة أو الالتحاق بـدورات تدريبية ملائمة قبل البدء في تنفيذ عملية المراجعة.

المعايير المعتمدة فيبعض دول مجلس التعاون(المعايير الدولية):

و نص المعيار كالتالي:

على المؤسسة أن تكون مزودة بأفراد حصلوا وحافظوا على المعايير الفنية والكفاءة المهنية المطلوبة للقيام بإنجاز مهامهم بالعناية اللازمة.
يجب أن تعهد أعمال التدقيق إلى أفراد ممن يمتلكون درجات من التدريب المهني و الكفاءة المهنية المطلوبة في مثل هده الحالات.
على المدقق الالتزام بقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.
إنمبادئ السلوك المهني التي تحكم مسؤوليات المراجع كما ذكرها ارسون وبيسلي في كتاب المراجعة وخدمات التاكيد :

1. الاستقلالية
2. الأمانة
3. الموضوعية
4. الكفاءة و العناية المهنية
5. السرية
6. السلوك المهني
7. المعايير الفنية

وبعد الخوض في نص المعايير السعوديه نستخلص انه المعيار الزم المراجع :

اولا : ان يكون على تاهيل كافي هو وفريق المراجعة للقيام باي عملية.

ثانيا:اختبار تاهيل المراجع والفريق العامل مهة قبل قبول العملية.

ثالثا: ذكر المعيار ان يجب توثيق التقييم الذي نص عليه المعيار.

رابعا:امكانية قبول عملية اذا راي المراجعة انه والفريق العامل معه يمكنه الحصول على التاهيل الكافي عن طريق التحاق بدورات تدريبية ملائمة قبل البدء في عملية المراجعة.

خامسا: على المراجع الالتزام بمبادئ السلوك المهني المتعارف عليها.

الآثار التكنولوجيا المعلوماتية على المهنة و الاستجابة المهنية لها:

لقد ذكر الدكتور حسين شحاته في " دراسات في الاتجاهات الحديثه في المراجعة والمراقبة ، 1421هـ\2000م" بعض الاستجابات التي قام بها مراجعي ليواكبوا التطورات التقنية التي دخلت على مهنتهم ومنهاما يلي:

١) التجارة الالكترونية و أثرها على ثقافة و التكوين الشخصي للمراجع.

٢) مقومات تحقيق التاهيل المهني للمراجع.

٣) مهام ومسئوليات المراجع في ظل التجارة الالكترونية.

أولا:التجارة الالكترونية و أثرها على ثقافةو التكوين الشخصي للمراجع:

لقد أثر النشر الالكتروني للبيانات على تكوين الشخصي للمراجع فعليه بالإضافة إلي المؤهل العلمي بالمحاسبة علية الإلمام بالأمور الآتية:

مبادئ الحاسب الآلي من تشغيل وتخزين وإمكانية استدعاء البيانات، نظم المعلومات، معرفة بالاختلاسات و التلاعبات وإمكانية اكتشافها، أساس التجارة الالكترونية، والاهم متابعة التطور في كل المجلات السابقة....

وكما أوصي مشروع "CPAvisionproject" المقدم من المعهد الأمريكي AICPA بضرورة إلمام المحاسبين القانونيين أيضا بتقنية المعلومات وأسس التجارة الالكترونية كعناصر أساسية لازم توفرها في المحاسبين القانونين مستقبلا، بالإضافة إلى إن بعض الهيئات المحاسبية والتدقيق قد تنبهت لمشاكل التجارة الالكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل التجارة الالكترونية .

ثانيا:مقومات تحقيق التاهيل المهني للمراجع:

وفيما يخص التأهيل المهني للمراجع ذكر الاستاذه لطفية فرجاني في دراسة بعنوان " المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات " أهمية تأهيل المهني للمراجع من خلال عدة نقاط أوصت بها كالتالي.

<<إقامة دورات تدريب وتأهيل مستمرة للمراجع على المعالجة الآلية خلال فترات زمنية معينة، ضرورة إلمام المراجع بمخاطر المراجعة وإمكانية تفاديها ومعالجتها، العمل على اختيار المراجعين من ذوي الخبرة والكفاءة لتحقيق عملية مراجعة ناجحة ، ضرورة توافر لدى العنصر البشري من المراجعين المهارات والقدرات الإبتكارية والدافعية نحو تحقيق أهداف المراجعة بكفاءة >>

ولتحقيق التأهيل العلمي والعملي الذي يجب أن يقدم من خلال:
تقديم وتطوير ال مقر رات الدراسة بالجامعات والمعاهد لطلاب علم المحاسبةوالمراجعة لتوفر بعض ال معرفة عن الحاسبات الإلكترونية وتقنية المعلومات ، أن تقوم المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة بتنظيم دورات تدريبية عن إمكانيات وتطبيقات الحاسب الآلي في مجال المحاسبة والمراجعة ، اشتمال اختبارات الزمالة المهنية جزء بسيط عن تطبيقات الحاسب الآلي في مجال المحاسبة والمراجعة ، متابعة التطورات من خلال المطبوعات والنشرات والندوات والمؤتمرات وشبكات المعلومات، عدم إغفال دور الجامعات و المؤسسات التعليمة الخاصة بعلوم المحاسبية بشر الوعي بين المهنيين للارتقاء بالمهنة.

ثالثا:مهام ومسئوليات المراجع الخارجي في التجارة الالكترونية:

من وقت ظهور النشر الالكتروني للبيانات وظهور الحاجة إلىأختامالتأكيد الالكترونية للبيانات وتقنية المعلومات مسئوليات إضافية علي مراجع الحاسبات الخارجي ، ليس في نوع المهمة ولكن في وسائل تنفيذها ، من أبرزها ما يلي:

١) المصادقة على المراجعة الداخلية.

٢) القيام بالمراجعة المستمرة.

٣) القيام بالمصادقة على موقع أو نظام العميل والاثنين معا.

٤) التحقق من اعتماد برامج النشر الالكتروني للبيانات.

النتائج والتوصيات

النتائج:

انه في ظل العولمة والتطورات التي تحدث في عالم الاعمال كان يجب على المراجعة كخدمة مهمة تؤدى في مثل هذا العصر والتي لها دور فعال في تحسين اداء التعاملات في عصر تقنية المعلومات الذي اختلفت فيه اساليب التوثيق و وتبادل ويسر و سرعة التبادل و بدا يتلاشى التعامل الورقي وعدم الحاجة للمواقع الفعلية ويمكن الاكتفاء بالمواقع الالكترونية الافتراضية وكل هذا ادى الى اختلاف انواع الخدمات التي تقدمها المراجعة الى مستفيديها.

و انطلاقا من هذه التطورات كان لخدمة التاكيد الالكترونية دور فعال في مساعدة مثل هذه التطورات وتوفير مستوى معقول من الامن والموثوقية والتصديق حول المعلومات الناتجة من مثل هذه التعاملات الالكترونية والتي نتج عن قلة التعاملات الورقية وبعد اطراف المتبادلة عدم الثقة حول المعلومات والبيانات التي قد تعلنها مثل هذه الشركات، ولكي يتم بناء قرارات استنادا على هذه المعلومات.

ولقد طرح الباحث بعض المتغيرات التي اعتبرها ذات صلة بطريقة او باخرى في امكانية ان تساعد خدمات التاكيد الالكترونية من تحسين اتخاذ القرارات بشكل افضل و من أهم المتغيرات التي يمكن الاستفادة منها:

- ✓ أنواع خدمات التأكيد وعلاقة واثر كلا منهم على تحسين اتخاذ القرار.
- ✓ اثر العوامل الخارجية مثل التجارة الالكترونية على خدمات التأكيد و اتخاذ القرارات.
- ✓ فجوة التوقعات وهل يمكن استخدامها لتحسين اتخاذ القرارات.
- ✓ علاقة امن المعلومات بتحسين اتخاذ القرارات.
- ✓ الرقابة الداخلية وأثرها الذي قد يكون غير مباشر ولكن التقصير فيه يؤثر على اتخاذ القرارات بشكل أفضل.
- ✓ التأهيل المهني للمراجع المؤدي للخدمة.

و وجد الباحث ان كل عامل من هذه العوامل له اثر كبير وفعال فمن ناحية زيادة وعي المستخدمي حول فائدة هذه الخدمات و حددودها وانها تقدم تامين معقول وليس تاكيد بعدم وجود أي حالت غش او احتيال وغيره فإذا تم الوصول الى نقطة وسط بين مسؤوليات مراجع وحدود تقريره المصدر عن الخدمة التي يؤديها واستيعاب هذه النقاط من جهة المستخدمي سوف تتخذ قرارات على اسس صحيحه.

اما بالنسبة لعامل امن المعلومات فليس له الاثر المباشر بخدمات التاكيد ولكن تم التطرق له الانه في حال ان كانت الشركة محل الدراسة متمثلة بالقوانين

الخاصة بامن المعلومات فهذا سوف يساعد المراجع بشكل كبير على قيام بعمله بشكل افضل وتقديم تقرير نظيف يقديم من خلاله تاكيد معقول الى حد كبير ليتمكن مستخدميه من اتخاذ قرارات افضل.

و توصل الباحث من خلال البحثه ان شركات التجارة الالكترونية والتي تحتاج الى خدمات التاكيد الالكترونية حول نظامها او مواقعها بحاجة ماسه الى المراجعة المستمرة وهذا الدور يعود الى المراجع الداخلي وبالتالي ازداد دوره واهميته في عملية زيادة الثقة في تقرير المراجع الخارجي.

وكان من نتائج البحث ان زيادة الاهتمامبتأهيل و تكوين المهني للمراجعورفع كفاءته و توسيع اطلاعاته باحدث التقنيات وتطورات التي تساهم في تحسين اداءه .

التوصيات:

- زيادة نسبة الاحتياطات الامنية لتأمين اجهزة الحاسب و البرامج وقنوات الاتصال والبيانات وتفعيل بعض القوانين والمعايير الامنية الموجودة فعلا.

- وتفعيل او استحداث البرامج اكتشاف واصلاح الذاتي للاخطاء او أي دخول غير مصرح او عملية تخريب اثناء التشغيل او عدم اكتمال او دقة في التشغيل وبرامج لمراجعة صفقات البيع وشراء الالكتروني.

- التزام المراجع بقبول عمليات مراجعة لشركات ملتزمة بمعايير امن وسلامة المعلومات والتاكد من تطبيقها قبل البدء باداء الخدمة.

- تحديد مزاعم الادارة وتصريح بها الان مراجع سوف يبدا عملها من ناحية التحقق من مزاعم الادارو بشان صحة كل المعلومات والبيانات المعلن عنها في الموقع الخاص بالشركة.

- الحث على زيادة الوعي حول اهمية خدمات التاكيد الالكترونية في تحسين اتخاذ القرارات وتقليص فجوة بين توقعات المستخدمي و بين مسؤوليات المراجع وحدود تقريره من خلال اتاحة الفرص للمستخدمين من خلال دورات ومحاضرات تهدف لزيادة الوعي وتقليص اثر فجوة التوقعات.

- تقييد مسؤولية المراجع وحصرها في مستخدمي القوائم المالية المرتبطين بعلاقة تعاقدية لزيادة الثقة و تقليص الفجوة بين المستخدمين والمراجعين.

- يجب على الشركات الاهتمام بختم التاكيد الخاص بالمراجعة المستمرة و خدمات التاكيد الاخرى "على موقع والنظام العميل" الانها مكملة لبعضها وتزيد ثقة وتقلل من حد التضليل و الغموض الذي يحيط بالمعلومات المالية المنشورة عبر الانترنت.

- توسيع دور المراجع الداخلي لانه يحافظ على المراجعه المستمرة و بشكل دوري والتي لها اسهام كبير في مساعدة المراجع الخارجي في ابداء راي نظيف تبنى عليه قرارات سليمة وجيدة.

- اعطاء اهتمام اكثر حول اساسيات تاهيل المراجع بشكل عام والمراجع المتخصص بمراجعة مثل هذه المنشات المتطورة التي لها متطلبات واحتياجات خاصه وحتى يتم استيعابها يجب على المراجع ان يكون درايه واطلاع ومعرفة بعدة امور سبق تحديدها في النتائج.

- لقد كانت من ضمن توصيات الندوة التاسعة لسبل تطوير المحاسبة تطوير مخرجات التعليم الجامعي وتركيز على الجانب العملي "التدريب الميداني" كما هو الحال على الجانب النظري والتنسيق مع الجهات الانه يصعب الصول لبعضها بسبب سرية المعلومات المحاسبية.

- لا تقع مسؤولية تطوير معرفة المراجع على المراجع فقط بل تمتد المسؤولية لتصل الى الجامعات و المؤسسات التعليمية ومنظمي المهنة"SOCPA" او الجمعيات المهنية.

- يجب على الشركات الالتزام بحاجات عملائها عند انشاء المواقع و تحديد نوعية البيانات و المعلومات المالية التي تنوي عرضها به وان تكون ملائمة الاتخاذ القرارات بعد ان تتم المصادقة عليها.

- حصر تقديم خدمات التاكيد الالكترونية على المكاتب التي تتوفر لديهم المؤهلات المحترفة لانجاز مثل هذه الخدمات و ايضا التي تتعهد بالالتزام بتقديم الدورات التطويرية لزيادة الخبرة ومعرفة منسوبيها بالتطورات الحاصلة على الصعيد الدولي في مجالات التقنية و المعلومات و المراجعه ايضا.

- تؤثر عملية نقل البيانات والمعلومات عبر وسائل الاتصال التقنية الحديثة على عملية اتخاذ القرارات فاصبح الوقت عامل مهم لان الوقتية مهما لعملية التغذية العكسية.

النتائج الميدانية

الفرض الاول :

"خدمات التاكيد الألكترونية لها تأثير علي مصداقية المعلومات وتحسين عملية اتخاذ القرارات بالمملكة".

وللتأكد من ذلك الفرض أوضحت النتائج تبعا لتكرار والنسبة والمتوسط المرجح لبنود المحور الأول التي تشير إلي درجة تأثير التأكيد الاليكترونية علي مصداقية المعلومات وتحسين عملية اتخاذ القرارات بالمملكة بمتوسط نسبة مرجحة بلغت نحو 77% من إجمالى رأى العينة الكلية

جدول (8) يوضح التكرار والنسبة والمتوسط المرجح لتأثير خدمات التأكيد الاليكترونية علي مصداقية المعلومات

المحور الأول: تأثير خدمات التأكيد الإلكترونية على مصداقية المعلومات و تحسين عملية اتخاذ القرار بالمملكة.											
م		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		غير موافق بشدة		المتوسط النسبى المرجح
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
	بنـود المحور											
1	يجب الاستفادة من التجارة الالكترونية وشبكات المعلومات في إيصال المعلومة لمتخذي القرار.	36	64.3	19	33.9	1	1.8	0	0	0	0	92.5
2	تعتبر خدمات التأكيد الإلكترونية مهمة جدا للمصادقة على المعلومات الإلكترونية.	23	41.1	29	51.8	4	7.1	0	0	0	0	86.8
3	فهم أثر التجارة الإلكترونية على المعلومات المعلنة من خلالها ساهم في ارتقاء عملية اتخاذ القرار.	17	30.4	34	60.7	4	7.1	1	1.8	0	0	83.94
4	لا يمكن الاعتماد على مواقع الشركات التي لا تعتمد ختم المراجع على موقعها الإلكتروني.	16	28.6	27	48.2	9	16.1	4	7.1	0	0	79.66
5	تمكنت المملكة من الوفاء بمتطلبات عصر العولمة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية	10	17.9	25	44.6	19	33.9	2	3.6	0	0	75.36
6	ندرة المكاتب التي تقدم خدمات التأكيد الالكترونية	8	14.3	26	46.4	18	32.1	2	3.6	2	3.6	72.84

	بالمملكة.										
7	قدرت مكاتب المراجعة بالمملكة على تقديم خدمات بخلاف خدمات المحاسبة و المراجعة.	4	7.1	27	48.2	17	30.4	8	14.3	0	0	69.62
8	أسهمت شبكات المعلومات في زيادة القلق اتجاه المعلومات المعلنة من خلالها.	4	7.1	28	50	12	21.4	11	19.6	1	1.8	68.14
9	درجة الأمان في الطرق التقليدية لتقديم المعلومات تتفوق على مثيلتها في الطرق الإلكترونية.	4	7.1	18	32.1	21	37.5	12	21.4	1	1.8	64.2
	متوسط النسبة العام		24.2		46.2		20.8		7.9		0.8	77.0

مما يوضح أن خدمات التأكيد الإليكترونية لها تأثير فاعل علي مصداقية المعلومات وتحسين عملية اتخاذ القرار وبخاصة في أنها يجب الاستفادة من التجارة الإلكترونية وشبكات المعلومات في إيصال المعلومة لمتخذي القرار تبعا لمتوسط النسبة المرجحة لدرجة الموافقة البالغة نحو 92.5% من الرأى الكلي من للعينة ،وأن خدمات التأكيد الإلكترونية مهمة جدا للمصادقة على المعلومات الإلكترونية بمتوسط نسبة مرجحة نحو 86.8%،وفهم أثر التجارة الإلكترونية على المعلومات المعلنة مما ساهم في ارتقاء عملية اتخاذ القرار بمتوسط نسبة مرجحة 83.9%،ولا يمكن الاعتماد على مواقع الشركات التي لا تعتمد ختم المراجع على موقعها الإليكتروني بمتوسط نسبة مرجحة 79.66%،وتمكنت المملكة من الوفاء بمتطلبات عصر العولمة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بمتوسط نسبة مرجحة 75.36% من الرأى الكلى للعينة.

مما يشير إلي تحقق الفرض الاول للدراسة.

<u>الفرض الثاني</u> :

"المراجعة الداخلية والمستمرة تعمل علي تضييق فجوة التوقعات في مصدقية المعلومات".

أوضحت النتائج أن المراجعة الداخلية ضيقت الفجوة في مصداقية المعلومات بصفة عامة بمتوسط نسبة مرجحة لدرجة الموافقة بلغت نحو 85.3% من رأى العينة الكلية ، حيث حصلت بنود علي اعلي متوسط مرجح وكانت كل بنود هذا المحور اكثر اتفاقا بين افراد العينة مقابل كل بنود الاستبانة وبخاصة أن للمراجعة المستمرة دور في حماية النظام ومعلوماته من الاحتيال والتلاعب بمتوسط نسبة مرجحة 92.22% من رأى العينة الكلية، وأنها تعطي مصداقية اكبر على المعلومات بمتوسط نسبة مرجحة 89.6%،وأن تزايد الطلب على المراجعة الداخلية في عصر التجارة الأليكترونية لتفادى أخطارها بمتوسط نسبة مرجحة

86.44%،وتطبيق معايير أمن وسلامة المعلومات يزيد تفوق الخدمات الأليكترونية بمتوسط نسبة مرجحة 86.42%،ونشر الوعي حول مفهوم خدمات التأكيد سيقلص الفجوة بين متخذي القرار و المراجع بمتوسط نسبة مرجحة 86.08%،ودراسة الفجوة بين توقعات متخذي القرار و المراجع تزيد الثقة بأختام خدمات التأكيد بمتوسط نسبة مرجحة 83.2%.وأنه من الأفضل وجود تقنية تحدد الأشخاص المتاح لهم الاستفادة من المعلومات المعلنة الأليكترونية بمتوسط نسبة مرجحة 80.7% من الرأى الكلي للعينة .

جدول (9) يوضح التكرار والنسبة والمتوسط المرجح لعوامل المراجعة الداخلية والمستمرة في سد فجوة التوقعات في مصداقية المعلومات

المحور الثاني: إسهامات عوامل مثل: المراجعة الداخلية والمستمرة (4) - فجوة التوقعات في مصداقية المعلومات											
م	بنود المحور	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		غير موافق بشدة		
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	المتوسط النسبى المرجح
1	للمراجعة المستمرة دور في حماية النظام ومعلوماته من الاحتيال والتلاعب.	38	67.9	15	26.8	2	3.6	1	1.8	0	0	92.22
2	تعطي المراجعة المستمرة مصداقية اكبر على المعلومات.	28	50	27	48.2	1	1.8	0	0	0	0	89.64
3	تزايد الطلب على المراجعة الداخلية في عصر التجارة الالكترونية لتفادى أخطارها.	23	41.1	28	50	5	8.9	0	0	0	0	86.44
4	تطبيق معايير أمن والسلامة المعلومات يزيد تفوق الخدمات الأكترونية.	26	46.4	24	42.9	4	7.1	2	3.6	0	0	86.42
5	نشر الوعي حول مفهوم خدمات التأكيد سيقلص الفجوة بين متخذي القرار و المراجع .	22	39.3	29	51.8	5	8.9	0	0	0	0	86.08
6	دراسة الفجوة بين توقعات متخذي القرار و المراجع تزيد الثقة	16	28.6	33	58.9	7	12.5	0	0	0	0	83.22

	بأختام خدمات التأكيد.										
7	من الأفضل وجود تقنية تحدد الأشخاص المتاح لهم الاستفادة من المعلومات المعلنة الالكترونيا.	20	35.7	23	41.1	8	14.3	5	8.9	0	0	0	80.72
8	تتحسن موثيقية المعلومات بربط بين نظام و موقع العميل بسياسات محكمة.	9	16.1	35	62.5	10	17.9	1	1.8	1	1	1.8	77.92
	متوسط النسبة العام %		40.6		47.8		9.4		2.0			0.2	85.3

مما يشير إلي تحقق الفرض الثاني للدراسة

الفرض الثالث:

"توجد علاقة طردية بين التكوين المهني للمراجع وخدمات التاكيد المقدمة".

واشارت النتائج تبعا للمتوسط المرجح لأهمية التكوين المهني في خدمات التقييم المقدمة بمتوسط نسبة مرجحة لدرجة الموافقة نحو 80.5% من رأى العينة الكلية. حيث أن أهم ما اتفق عليه أفراد العينة أن هناك حاجه لدورات تأهيلية للمراجعين من فترة لأخري بمتوسط نسبة مرجحة 88.22%، وأنه كلما زادت ثقافة المراجع حسن ذلك من أداءه الخدمات بمتوسط نسبة مرجحة بلغت 87.86% من الرأى الكلى للعينة، وأن هناك أهمية لإلزام المراجعين بدرجة كافية من الدراية في مجال التقنية المعلومات بمتوسط نسبة مرجحة 85.98%.،وتزيد فاعلية الخدمة عندما يشترك فريق من تقنية المعلومات في عملية المراجعة بمتوسط نسبة مرجحة 83.28%، وهناك علاقة بين امتلاك المهارات والخبرة لدى المراجع المقدم للخدمة بمتوسط نسبة مرجحة 83.2%،وتوفر الخبرة لدى المراجع من سنة لأخرى لنفس الشركة تعطي ثقة اكبر بختمه بمتوسط نسبة مرجحة 82.56%،ووفرت المعايير المهنية الأساس الكافي لحدود تأهيل المراجع المؤدي لخدمات التأكيد بمتوسط نسبة 77.86% من آراء العينة الكلية . وتلك هي البنود التي حصلت علي أعلي نسبة اتفاق بين العينة .

جدول (10) يوضح التكرار والنسبة والمتوسط المرجح لبنود خدمات التأكيد والتكوين المهني للمراجع

المتوسط النسبى المرجح	المحور الثالث: خدمات التأكيد و التكوين المهني للمراجع.											
	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		بنـود المحور	م
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
88.22	0	0	1.8	1	7.1	4	39.3	22	51.8	29	هناك حاجه لدورات تأهيله للمراجعين من فترة لأخر.	1
87.86	0	0	1.8	1	7.1	4	41.1	23	50	28	زيادة حدود ثقافة المراجع يحسن أداءه للخدمات.	2
85.98	0	0	3.6	2	7.1	4	44.6	25	44.6	25	أهمية إلزام المراجعين بدرجة كافية من الدراية في مجال التقنية المعلومات.	3
83.28	0	0	1.8	1	17.9	10	42.9	24	37.5	21	تزيد فاعلية الخدمة عندما يشترك فريق من تقنية المعلومات في عملية المراجع	4
83.22	0	0	1.8	1	10.7	6	57.1	32	30.4	17	هناك علاقة بين امتلاك المهارات والخبرة لدى المراجع المقدم للخدمة.	5
82.56	3.6	2	1.8	1	14.3	8	39.3	22	41.1	23	توفر الخبرة لدى المراجع من سنه لأخرى لنفس الشركة تعطي ثقة اكبر بختمه.	6
77.86	0	0	3.6	2	19.6	11	60.7	34	16.1	9	وفرت المعايير المهنية الأساس الكافي لحدود تأهيل المراجع المؤدي لخدمات التأكيد.	7
55.08	8.9	5	42.9	24	17.9	10	25	14	5.4	3	لدى المراجع القدر على تعامل مع أي تقنية جديدة من دون الحاجة دورات تأهيله.	8
80.5	1.6		7.4		12.7		43.8		34.6		متوسط النسبة العام %	

مما يشير إلي تحقق الفرض الثالث للدراسة .

المراجع

الكتب العربية:

١) د. علي عبد الوهاب نصر ، د. شحاتة السيد شحاتة، أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة و المراجعة ، 2008 ، الدار الجامعية.

٢) د.لطفي أمين السيد أحمد ، المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون SARBANES-Oxley act، 2008 ، الدار الجامعية.

٣) د. لطفيأمين السيد أحمد ، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، 2005 ،الدار الجامعية.

٤) د. علي عبد الوهاب نصر ، د. شحاتة السيد شحاتة ، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية ، 2004 ، الدار الجامعية.

٥) د. علي عبد الوهاب نصر ، دراسات متقدمة فيمراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات ، 2003 ، الدار الجامعية. د . المطيري عبيد ، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضاياامعاصرة 2002 ، دار المريخ ،السعودية.

٦) د. علي عبد الوهاب نصر ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، 2001 ، الدار الجامعية.

٧) د. ابوغابة سمير احمد ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الالكترونية للمعلومات ، 1987 ، دار القلم للنشر والتوزيع.

٨) د. عمر محمد حسن ، المراجعة والرقابة الداخلية على أعمال الحسابات الالكترونية ، 1984 ، مطابع الفرزدق التجارية.

الموسوعات:

١) موسوعة د. أمين لطفي في المراجعة ، الكتاب الأول ، 2002 ، دار النهضة العربية ،القاهرة.

الدوريات والمجلات العلمية:

١) د.شحاتة حسين ، أصول المراجعة و الرقابة في ظل الكمبيوتر والإنترنت ، 2000 ، كلية التجارة جامعة لأزهر.

٢) المدرع فهد فايز، المعايير العالمية لأمن المعلومات ، مركز التميز لأمن المعلومات.

٣) حسام الدين خداش ، وليد حسام ، مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات ، دراسات العلوم الإدارية ، العدد 2 ، 2003 ، ص 281 .

٤) القشي ظاهر شاهر يوسف، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان و التأكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، 2003 كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا بجامعة عمان العربية للدراسات العليا.

٥) حسين فرج شعبان ، تطور المحاسبة والمراجعة في استعمال الكمبيوتر ، المحاسب القانوني العربي ، العدد الثالث والثلاثون ، 1987 ، ص 22 : 28 .

٦) أ.د دهمش نعيم، د. القشمي ظاهر، مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد الثامن، العدد الثاني، جامعة اربد الأهلية، 2004.

Foreign Reference:

1) Elder, R.; M. Beasley; and A. Arens, "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach", Pearson Prentice Hall, 13th ed. 2010.
2) AICPA(1996), American institute of certified public accountants, information technology competencies in accounting professional. AICPA implementation strategies for IFAC international education guideline No.11.